وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية الأساسية
قسم التاريخ

محاضرات في تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩١٤- ١٩٦٨

أ.د. قحطان حميد كاظم العنبكي

المحاضرة الخامسة والاربعون

ثالثاً: موقف الحكومة من الحريات السياسية عام ١٩٦٠

في اليوم الأول من كانون الثاني سنة ١٩٦٠صدر قانون الجمعيات رقم(١)لسنة ١٩٦٠ لتنظيم عمل الاحزاب والجمعيات وذلك بمنح إجازة ممارسة الأحزاب لنشاطها العلني. وأوجب القانون على وزير الداخلية إجازة الجمعية بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم مؤسسيها إخباراً موقعاً من قبلهم إلى وزير الداخلية الذي خوله القانون أجراء التعديلات أو الإضافات القانونية على نظام الجمعية إذا كان مخالفاً لأحكام القانون خلال المدة المذكورة،[١] وأوجبت المادة الثانية عشرة على المؤسسين إخبار متصرف اللواء(المحافظ) في حالة تأسيس فروع للجمعية أو الحزب في اللواء وبأسماء المؤسسين ولا يُعدّ الفرع مؤسساً إلا بعد موافقة المتصرف[٢].

وخوّل القانون وزير الداخلية صلاحيات واسعة في مجال الرقابة على الجمعيات **((وزير الداخلية أن ينبه أو يُنذر الجمعية عن المخالفات القانونية التي تقوم بها وله**

---

(١).الجمهورية العراقية،وزارة العدل،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٠،القسم الأول، مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٦١)،ص٢.

(٢). المصدر نفسه،ص ص، ٤-٥.

بموجب ذلك حق الإشراف العام والرقابة على الجمعيات))،ومنح القانون وزير الداخلية إعطاء الإذن للجمعية في الانتساب أو الاشتراك مع أي مؤسسة مقرها خارج العراق وأن تحصل على مبالغ من أي نوع من خارج الجمهورية إلا بموافقة وزير الداخلية[٣].

وفي الوقت ذاته أجاز القانون لوزير الداخلية أن يأمر بقرار معلل بأن تمتنع الجمعية عن ممارسة أعمالها وأن تقفل الأماكن التي يجتمع فيها أعضاؤها إذا ما ارتكبت مخالفة لهذا القانون على أن لا تزيد مدة الامتناع عن ثلاثين يوماً ،ويكون هذا القرار خاضعاً للطعن أمام الهيئة العامة لمحكمة التمييز التي عليها أن تبت في ذلك خلال خمسة عشر يوماً[٤].

كما خوّل القانون أيضاً وزير الداخلية**((حل الجمعية بقرار من المحكمة المختصة بناءً على طلب يقدم من وزير الداخلية أو من يخوله))**وذلك في حالة عدم مباشرة الجمعية أعمالها بعد مضي سنة على التأسيس أو إذا خالفت فعالياتها الأغراض المذكورة في المادة الرابعة من القانون التي تنص على**((أن لا تتعارض مع استقلال البلاد ووحدتها الوطنية وأن لا تتعارض مع النظام الجمهوري ومتطلبات الحكم الديمقراطي،وأن لا تهدف إلى بث الشقاق أو إحداث الفرقة بين القوميات أو الأديان أو المذاهب العراقية المختلفة،وأن لا يكون غرضها مجهولاً أو سرياً أو مستوراً تحت أغراض ظاهرية،وعدم مخالفة نظام الجمعية للنظام العام للأحزاب))**[٥]،أو إذا عجزت عن الوفاء بتعهداتها أو إذا خزنت الأسلحة في مركزها أو مركز أحد فروعها[٦].

وجاء في الأسباب الموجبة لصدور القانون**((كان قانون الجمعيات رقم٦٣ لسنة ١٩٥٥مبنياً على أساس منح السلطة التنفيذية(وزارة الداخلية ومجلس الوزراء) سلطات**

---

(٣).جريدة الوقائع العراقية،العدد(٢٨٣)في ٢ كانون الثاني ١٩٦٠.

(٤). المصدر نفسه.

(٥).ينظر:الجمهورية العراقية،وزارة العدل،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٠..، ص ص، ١-٢.

(٦).رعد ناجي الجدة،تشريعات الجمعيات والأحزاب السياسية في العراق،بيت الحكمة، (بغداد ، ٢٠٠٢) ،ص ص، ٦٩-٨٠.

مطلقة في إجازة الأحزاب ورقابتها وحلها فضلاً عن حرمانه لفئات عديدة من المواطنين العراقيين من حقهم في الانتماء إلى الأحزاب دون سبب مقنع إلى غير ذلك من الأحكام المنافية لمبادىء التنظيم السياسي المتعارف عليها في البلاد الديمقراطية.ولما كانت مدة الانتقال التي أعقبت الثورة أصبحت على وشك الانتهاء إذ سبق للزعيم أن حدد يوم ٦ كانون الثاني ١٩٦٠(عيد الجيش)للبدء بتشكيل أحزاب وجمعيات جديدة تأخذ مكانها في خدمة جمهوريتنا الخالدة ولضمان ممارسة هذه الجمعيات لنشاطها في جو من الديمقراطية وعلى أسس الحرية التي نادت بها ثورة الرابع عشر من تموز لذلك فقد شرع قانون جديد ينظم أحكام الجمعيات ويكفل حماية النشاط الاجتماعي والسياسي الذي تقوم به..))[٧].

إنَّ القانون الجديد سعى إلى تقليص صلاحيات السلطة التنفيذية ممثلة بوزارة الداخلية من خلال إناطته السلطة النهائية في إجازة الأحزاب ومراقبتها وحلها بالهيئة العامة لمحكمة التمييز وهذا الأمر سيكون مردوده إيجابياً لو طبق بشكل حقيقي لأنه سيضمن استقلال النشاط الحزبي وضمان سيادة العدل،لكن الواقع أثبت خلاف ذلك فكانت السلطة الحقيقية بيد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الذي طالما ذكر بأنه لا يُحبذ الأحزاب وأنَّ العراقيين جميعاً في حزب واحد هو حزب الله وأنه فوق الميول والاتجاهات.

تقدمت أربعة أحزاب سياسية[٨]بطلبات تأسيس أحزاب علنية في يوم ٩ كانون الثاني ١٩٦٠ وهذه الأحزاب هي الحزب الوطني الديمقراطي[٩]والحزب الديمقراطي الموحد

---

(٧). الجمهورية العراقية،وزارة العدل،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٠..،ص١٢.

(٨).للمزيد عن مناهج الأحزاب السياسية وطروحاتها وموقف السلطة منها،ينظر:جريدة الثورة، الأعداد (٣٠٠-٣٤٠) الصادرة خلال المدة من ١ تشرين الثاني ١٩٥٩- ٦ كانون الثاني ١٩٦٠.

(٩).قدم طلب التأسيس كل من:محمد حديد،حسين جميل،جعفر البدر،هديب الحاج حمود، خدوري خدوري،عواد علي النجم، ولم يظهر اسم كامل الجاد رجي في طلب التأسيس لأنه قدم اعتزاله للعمل السياسي آنذاك وذهب إلى الاتحاد السوفييتي لغرض العلاج.ينظر:محمد عويد الدليمي،المصدر السابق،ص٢٧٠.وللمزيد عن نشاط الحزب ودوره في=

لكردستان العراق(البارتي)[١٠]وحزبان شيوعيان ترأس أحدها زكي خيري سعيد وترأس الآخر داود الصائغ[١١].

وفيما يخص الحزب الوطني الديمقراطي فقد أجازته وزارة الداخلية في ٩ شباط[١٢]. كان أمرٌ متوقعاً أن توافق وزارة الداخلية على منهاج الحزب الوطني الديمقراطي ونظامه الداخلي ذلك لأن الحزب وأقطابه وقفوا موقفاً **((ايجابياً في التمسك بخط الثورة الوطني..))**كما أشار إلى ذلك تقرير أمني خاص لمديرية الأمن العامة قبل صدور قانون الجمعيات سابق الذكر،بل أنَّ بعض التقارير الأمنية عدّت وجود الحزب الوطني الديمقراطي **((ضرورة وطنية ملحة))**وأن على الشعب أن يؤيده لأنه يمثل**((الطريق الوسط بين المتطرفين))**[١٣]، على حد تعبير ذلك التقرير.

رفضت الحكومة منهاج الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق،في الكثير من فقراته،فاقترح وزير الداخلية(احمد محمد يحيى)وبتوجيه من عبد الكريم قاسم – رئيس الوزراء– إجراء العديد من التغييرات على منهاج الحزب بدءاً من اسم الحزب الذي أصبح باسم (الحزب الديمقراطي الكردستاني)وحلت كلمة الأكراد أو القومية الكردية محل(الشعب

=السياسة العراقية خلال مدة البحث،ينظر:عادل تقي عبد محمد البلداوي،الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨– ٨ شباط ١٩٦٣،شركة الميناء للطباعة،(بغداد، ٢٠٠٠)، ص ص،٥٥ –٢٩٩.

(١٠). قدم الطلب الملا مصطفى البارزاني وجماعته،وللمزيد عن منهاج الحزب، ينظر:مجلة الثقافة الجديدة، العدد(١٤) الصادرة في كانون الثاني وشباط ١٩٦٠،ص ص،١٣٠–١٣٥؛جريدة اتحاد الشعب، العدد(٢٩٩) في ١٩٦٠/١/١١.

(١١).داود الصائغ: من عائلة برجوازية صغيرة تمتهن الصياغة،ولد في الموصل عام ١٩٠٧،عمل معلماً ثم محامياً ،أكمل الدراسة في المعهد العالي للمعلمين ثم مدرسة الحقوق،عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي أواخر عام ١٩٤١ وحتى اعتقاله في آيار عام ١٩٤٣من دوائر الشرطة،شكل(رابطة الشيوعيين العراقيين)الانشقاقية في شباط ١٩٤٤،عضو اللجنة المركزية عام ١٩٥٧ وطرد في العام نفسه،أسس حزباً شيوعياً((مزيفاً))عام ١٩٦٠بدعم من عبد الكريم قاسم.ينظر:حميد المطبعي،المصدر السابق،ص ص،٧٧–٧٨؛حنا بطاطو، العراق– الحزب الشيوعي..،ص ص، ١٥٠–١٥١؛جريدة اتحاد الشعب،العدد (٢٩٦) في٨ كانون الثاني ١٩٦٠.

(١٢). جريدة الأهالي،العدد(٣٣٠)في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٠.

(١٣). عادل تقي البلداوي،المصدر السابق، ص١١٦.

الكردي) وحذفت المادة المتعلقة بحق الأكراد في الحكم الذاتي.وتم إجازة الحزب من وزارة الداخلية في ٩ شباط ١٩٦٠بعد تعديل فقرات منهاج الحزب[١٤].

ردّت وزارة الداخلية على طلب جماعة زكي خيري سعيد[١٥]بسبب عدم تقديم الجماعة معظم أسماء أقطاب الحزب الشيوعي،وأنهم قد أيدوا أعمال العنف والإرهاب التي وقعت في أنحاء العراق في صيف سنة ١٩٥٩وتحريضهم للفلاحين لمخالفة القوانين والأنظمة،ولم تذعن هذه الجماعة لتوجيهات رئيس الوزراء بشأن تجميد نشاط الأحزاب بل العكس فأنهم((**أخذوا يشككون في أعمال الحكومة الوطنية وينشرون المقالات المدسوسة لاسيّما في جريدتي اتحاد الشعب وصوت الأحرار**)).بل ذهب تقرير أمني إلى اتهام هذه الجماعة بأنها كانت ((**السبب في تفرقة صفوف الشعب وإيجاد التكتلات بين أبنائه بعد أن أخذت تنشر الأكاذيب والتهم الباطلة ضد المسؤولين والموظفين..،كما أنها وصمت كل من لا يسير في ركابها ويذعن لإرادتها بالخائن والمتآمر..**)).وذكر التقرير أيضاً بأن هذه الجماعة تسترت وأخفت بعض الأشخاص الذين صدرت أوامر إلقاء قبض بحقهم أو إبعادهم من العراق،وأن الحزب الشيوعي وأعماله تتعارض مع النظام الجمهوري الديمقراطي لأنهم يسعون لنشر مبادئهم للاستحواذ على السلطة بالقوة وفرض النظام الشيوعي على العراق ويعدون القوميات خطراً يجب مقاومته والقضاء عليه،كما أن الشيوعية تتعارض مع الدين الإسلامي ومذاهبه وعدّها خرافات رجعية..،فضلاً عن اعتماد الحزب الشيوعي على أسماء

---

(١٤). سعد ناجي جواد،العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨-١٩٧٠،د.م،(لندن،١٩٩٠)،ص٤٢ ،ص٨٠.

(١٥). قدم الطلب معه كل من:توفيق احمد محمد،حسين احمد الرضي،عزيز الشيخ،عبد الرحيم شريف، عبد القادر إسماعيل،عامر عبد الله،كريم احمد الداود وغيرهم،ينظر:جريدة اتحاد الشعب،العدد (٢٩٨) في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٠.

مستعارة سرية ورمزية للأعضاء والمؤيدين له[١٦] وهذا متعارض مع الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من القانون[١٧].

كما طلبت متصرفية لواء بغداد من وزارة الداخلية بعدم تلبية طلب تأسيس الحزب المذكور،وبررت ذلك بأن من واجبات المتصرف هي المسؤولية عن الأمن واستتباب السكينة وهو يُعدّ المسؤول الأول عن الأمن بحسب قانون إدارة الألوية لسنة١٩٤٥- النافذ المفعول- وأن إجازة هذا الحزب معناه عدم ملاحظة متطلبات الأمن[١٨]. واقترحت شعبة الجمعيات في وزارة الداخلية على الوزير في ٢١ شباط ١٩٦٠ برفض طلب هذه الجماعة ومنعهم من ممارسة نشاطهم الحزبي الذي مازالوا يمارسونه خلافاً لأحكام القانون،وبذلك جمعت وزارة الداخلية المبررات الكثيرة لرفض طلب التأسيس، فأجابت الطالبين يوم ٢٢ شباط ١٩٦٠ بذلك[١٩].

ويبدو أنّ الحكومة كانت تقرأ نبض الشارع العراقي لاسيّما بعد الكثير من الاستفزازات التي قام بها الشيوعيون وتجاوزهم على فئات واسعة من الشعب العراقي حتى أن المرجعيات الدينية في النجف الأشرف وباقي المدن المقدسة قد حرمت الانتماء للحزب الشيوعي وتقديم الدعم له معتبرةً ذلك من أكبر الآثام لاسيّما فتوى المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم[٢٠]يوم ٢٢ شباط ١٩٦٠- في اليوم نفسه الذي رفضت وزارة الداخلية الطلب- والتي

---

(١٦). نوري عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية.. ، ج٤،ص ص، ٤٠-٤٣.

(١٧). نصت الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من القانون على:((أن لا يكون غرضها مجهولاً أو سرياً أو مستوراً تحت أغراض ظاهرية)).ينظر: جريدة الوقائع العراقية،العدد(٢٨٣)في ٢ كانون الثاني ١٩٦٠.

(١٨). جريدة اتحاد الشعب،العدد(٢٧)في ٢٤ شباط ١٩٦٠.

(١٩). جريدة الرأي العام،العدد(٣٧٢)في ٢٥ شباط ١٩٦٠.

(٢٠). السيد محسن الحكيم: ولد السيد محسن بن السيد مهدي الحكيم عام ١٨٨٩م في مدينة النجف الأشرف، كان مثالاً متميزاً في الزهد والتعفف عن مغريات الحياة الدنيا،امتازت شخصيتهُ بالتواضع الشديد وقوة الإرادة والصبر، كانت له علاقات طيبة بمختلف أوساط وفئات المجتمع العراقي، أصبح له اليد الطولى في التدخل الايجابي نحو تغيير الواقع السياسي كلما اقتضت الضرورة،كان يتعامل مع جميع مكونات المجتمع العراقي بروح المساواة وبعدّهم أخوة لاسيّما مواقفه المعروفة تجاه الأكراد وقادة حركة الموصل(آذار ١٩٥٩)،يزاد على ذلك مواقفه الداعمة للقضية=

نصها:((**بسم الله الرحمن الرحيم،ولله الحمد،لا يجوز الانتماء إلـــى الحزب الشيوعي فأن ذلك كفرٌ وإلحاد أو نزوع للكفر والإلحاد أعاذكم الله جميع المسلمين عن ذلك وزادكم إيماناً وتسليماً ،والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**))[٢١].

هذا الأمر ،دون أدنى شك،أفقد الحزب الشيوعي الكثير من أنصاره وتحولوا إلى القوى القومية، ونشطت الدوائر الأمنية بحركة ملاحقة أعضائه ومؤيديه وتعرض عدد منهم للاغتيال من دون أن تتخذ الدوائر الأمنية إجراءات مناسبة لحمايتهم [٢٢]. واعتقلت الشرطة المئات منهم ومنعت جريدة (اتحاد الشعب)من الوصول إلى أنحاء مختلفة من العراق وتم تعطيلها لمدة عشرة أشهر بدءاً من الأول من أيلول سنة ١٩٦٠ [٢٣]. وبذلك كانت فتاوى كبار علماء الدين بمثابة سلاحاً بيد الحكومة للحد من نشاط الحزب الشيوعي فضلاً عن فقدان الحزب للكثير من قاعدته الجماهيرية وتحولها نحو القوميين والإسلاميين.

وفيما يخص جماعة داود الصائغ فقد أجيزت في ٩ شباط ١٩٦٠[٢٤]وأصدرت جريدة باسم (المبدأ)أصبحت لسان حال الحزب الشيوعي– منذ ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٩– وقد أوضح تقرير أمني لوزارة الداخلية بأن منح الإجازة لجماعة داود الصائغ وعرقلة إجازة

=الفلسطينية..،وللمزيد عن نشأته ودوره الفكري والسياسي في العراق، ينظر:وسن سعيد عبود الكرعاوي،السيد محسن الطباطبائي الحكيم ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩٤٦–١٩٧٠،أطروحة دكتوراه(غير منشورة) ،كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠٧.

(٢١). ينظر نص الفتوى في:المصدر نفسه،ص ص، ٩٢–٩٣؛خليل إبراهيم حسين،موسوعة ١٤ تموز،مصدر سابق، ج٥،ص١١٨؛حسن العلوي،الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤–١٩٩٠،دار الثقافة للطباعة والنشر، (قم، ١٩٩٠)،ص ص،٢١٣–٢١٤.

(٢٢). عبد الفتاح علي يحيى،المصدر السابق،ص٢١٥.

(٢٣). نوري عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية..،ج٤،ص٥٤.

(٢٤). قدم الطلب كل من :داود الصائغ،سليم شاهين،جميل العلوي،إبراهيم عبد الحسين،زكية ناصر،كاظم الشاوي،سالمة جاسم الصالحي،عجاج خلف،كاظم محمد وآخرون.ينظر:جريدة المبدأ،الأعداد(٢٦١–٢٦٢) في ١٠–١١ تشرين الثاني ١٩٦٠.

جماعة زكي خيري جاء بتوجيه من عبد الكريم قاسم إلى وزارة الداخلية لأن الصائغ كان أطوع للزعيم والحكومة [٢٥].

لم تقتصر إجراءات دوائر الشرطة والأمن على العناصر الشيوعية بل شملت المنظمات والاتحادات التي تعدّ من مرتكزات الحزب الشيوعي فعملت على((**تدمير المنظمات نفسها وليس قياداتها الشيوعية حسب**))وحتى نهاية تموز ١٩٦٠ أصبح هناك أكثر من(٢٢٦)من كوادر الحزب الشيوعي في السجون،وغُلقت اتحاد الشبيبة الديمقراطي واتحاد أنصار السلام والنقابات العمالية الشيوعية،رافق ذلك اعتقالات واسعة لقياديّ هذه النقابات والاتحادات [٢٦].

ومما لاشك فيه،أنَّ تراجع الشيوعيين بعد ضربات الدوائر الأمنية شجع بعض عناصر اليمين ومنهم الحزب الإسلامي العراقي على إيجاد مناطق متشددة من الشيوعيين وأفكارهم لاسيّما في مدن الموصل وكركوك والرمادي والاعظمية وبعض أحياء بغداد الكرخ،وكان موقف الشرطة هو غض النظر((**أما خوفاً أو تعاطفاً أو تنفيذاً للأوامر**))على حد قول حنا بطاطو[٢٧].

أما الحركة الإسلامية في العراق والتي بدأت نشاطاتها تظهر على الساحة السياسية أواخر عقد الخمسينيات من القرن العشرين،لم تكن تحظى بالدعم من الحكومة ودوائرها الأمنية ،ولم يتقدم بطلب تأسيس حزب سياسي عدا جماعة الإخوان المسلمين التي قدمت

([٢٥]). جاسم كاظم العزاوي، المصدر السابق،ص٢٥٠.

([٢٦]). حنا بطاطو،العراق.الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار.. ،ص ص، ٢٥٨-٢٥٩.

([٢٧]). المصدر نفسه،ص٢٦٤؛جريدة اتحاد الشعب،الأعداد(٥١-١٩٧)والصادرة في المدة من ٢٣ آذار ١٩٦٠-٢٠ ايلول ١٩٦٠.

طلب إجازة حزب باسم(الحزب الإسلامي العراقي)في الثاني من شباط ١٩٦٠ [٢٨]،وحزب التحرير الذي قدم طلبه في الأول من شباط ١٩٦٠ إلى وزارة الداخلية لإجازة عمله[٢٩].

حاولت وزارة الداخلية المماطلة في إجابة الحزبين المذكورين ورفض طلبيهما وعدم السماح لهما بممارسة العمل السياسي العلني،لذلك اعترضت الوزارة على منهاج (الحزب الإسلامي العراقي)وطلبت منه إجراء بعض التعديلات عليه،وعلى الرغم من إجراء الحزب للتعديلات التي طلبتها وزارة الداخلية إلا أن الأخيرة رفضت طلب التأسيس في نهاية شهر آذار معللة ذلك بأن الحزب المنوي تأسيسه مخالف للنظام الجمهوري الديمقراطي ولعدم اتفاقه مع ((**روح العصر**))،كما أكد وزير الداخلية في رفضه الطلب بأنه علم بوجود علاقة بين المؤسسين وعناصر أجنبية ذات نزعة لا يقرها القانون(جماعة الإخوان المسلمين في مصر) [٣٠]. لكن محكمة التمييز نقضت قرار وزير الداخلية أواخر شهر نيسان ١٩٦٠ وعدّت بأن منهاج الحزب ينسجم مع الدستور المؤقت[٣١]الذي صرح بأن دين الدولة الرسمي

---

(٢٨). قدم طلب التأسيس كل من:إبراهيم عبد الله شهاب،نعمان عبد الرزاق السامرائي،صبري محمود الليلة، وليد عبد الكريم الأعظمي،إبراهيم منير المدرس،فليح حسن الصالح،الدكتور جاسم العاني وآخرون ، ينظر:جريدة الزمان،العدد (٦٧٥٦)في٣ شباط ١٩٦٠.

(٢٩). وهو حزب إسلامي ،طلب التأسيس كل من: عبد الجبار عبد الوهاب الحاج سكر، محمد عبد البياتي ، عبد الهادي النعيمي،محمد سليم الكواز،عبد الجبار حسين الشيخلي،احمد حامد الابراهيم،حسن سلمان التميمي وآخرون. ينظر: محمد كاظم علي،المصدر السابق،ص ص، ١٨١-١٨٣.

(٣٠).ليث عبد الحسن الزبيدي،المصدر السابق ، ص٢٤٨.

(٣١). صدر الدستور المؤقت يوم ٢٧ تموز ١٩٥٨وبشكل مستعجل ولم يناقش من مجلس الوزراء بشكل مستفيض، ولم يعرض على الرأي العام،وتكون من(٣٠)مادة توزعت على أربعة أبواب، تناول الأول الجمهورية العراقية بأنها دولة مستقلة ذات سيادة كاملة وجزء من الأمة العربية وأن الإسلام دين الدولة وبغداد عاصمة الجمهورية،وتناول الباب الثاني مصدر السلطات والحقوق والواجبات،بينما بين الباب الثالث طبيعة نظام الحكم بأن يتولى رئاسة الجمهورية مجلس سيادة ويتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية بتصديق مجلس السيادة وأكد على استقلال القضاء،بينما أشار الباب الرابع إلى الأحكام الانتقالية.وللمزيد عن القانون ومضامينه ومواده والأسباب الموجبة لإصداره،ينظر:الوقائع العراقية، العدد(٢)في ٢٨ تموز ١٩٥٨.

هو الإسلام [٣٢]. ويبدو على حد قول حسن العلوي بأن ذكر اسم المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم بأنه راعياً ومؤيداً للحزب الإسلامي قد شجع وزارة الداخلية لإجازته [٣٣]،وهذا ما أكدته الباحثة وسن سعيد عبود مشيرةً إلى سعي قادة الحزب الإسلامي للحصول على تأييد ودعم السيد الحكيم،لذلك اجتمعوا معه بالنجف الأشرف فبارك لهم هذا العمل وشجعهم وساندهم [٣٤]. وهذا يؤكد حرص المرجعية الدينية في النجف الأشرف ورعايتها لمختلف الأفكار والاتجاهات الإسلامية المعتدلة بغض النظر عن المذهب أو العرق مما جعلها تحظى بالاحترام والتقدير من فئات الشعب وطوائفه وقومياته المختلفة.

واجه الحزب مضايقات السلطات الأمنية فضلاًعن البعثيين والشيوعيين،وبعد القبض على عدد من أعضائه وأنصاره في بغداد وتعطيل جريدة(الفيحاء)لنشرها مذكرة الحزب الموجهة إلى عبد الكريم قاسم ولعدم السماح له بإصدار جريدته(الجهاد)لجأ قسم من أعضائه إلى مصر والسعودية وتشتت الحزب وتوقف نشاطه السياسي داخل العراق مع أنه لم يحل رسمياً[٣٥].

أما حزب التحرير فقد رفض وزير الداخلية طلب تأسيسه في ٢٧ آذار ١٩٦٠ بحجة أن منهاج الحزب((**مخالف لروح العصر ومجاف لمبادئ الشريعة الإسلامية فضلاً عن كونه مرتبطاً بحزب آخر ناشط خارج العراق**))ويقصد به حزب التحرير الأردني،وقد أيدت محكمة التمييز قرار وزارة الداخلية في ٢٩ نيسان ١٩٦٠ بالرفض، لكن الحزب استمر بممارسة نشاطه السياسي بشكل سري وأخذ يهاجم عبد الكريم قاسم والشيوعيين [٣٦]. ويظهر بأن رفض طلبات تأسيس الأحزاب الإسلامية من وزارة الداخلية إنما كان يمثل سياسة ونهج

---

(٣٢). جريدة الزمان،العدد(٦٨٢٤)في ٢٨ نيسان ١٩٦٠.

(٣٣). حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤-١٩٩٠..،ص٢١٣.

(٣٤). وسن سعيد عبود الكرعاوي،المصدر السابق،ص٢٢٣.

(٣٥). ينظر:جريدة الفيحاء،العدد(٤٨)في١٥ تشرين الاول ١٩٦٠.

(٣٦). محمد كاظم علي،المصدر السابق،ص ص، ١٨٢-١٨٣.

رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم القائمة على عدم تحبيذ إجازة مثل هكذا أحزاب بل أنه لم يكن راغباً في إجازة أي نوع من الأحزاب السياسية حتى ذات النهج التقدمي ولو كانت تحمل أفكاراً علمانية تنسجم مع (روح العصر)التي عدّتها وزارة الداخلية أحدى مبررات رفض إجازة الأحزاب الإسلامية.

كما تأسس أواخر الخمسينيات حزب الدعوة الإسلامية ،الذي فضل انتهاج العمل السري في تلك الحقبة من تاريخ العراق لاسيّما بعد وضوح سياسة الحكومة بعدم تحبيذها إجازة الأحزاب الإسلامية فضلاً عن أنه فضل ممارسة النشاط الثقافي والدعوتي بالدرجة الأساس[٣٧]. وربما نفسر ذلك بأن الحزب كان في بداية التنظيم وكان بحاجة لقراءة المشهد السياسي بشكل أكثر دقةً وواقعيةً وكسب المزيد من الأنصار والمؤيدين قبل الخوض في العمل العلني الذي يكتنف طريقه الكثير من المخاطر والصعوبات.

ورفضت وزارة الداخلية طلباً من الحزب الجمهوري الذي قدمه في ١٢ شباط ١٩٦٠،[٣٨] بعد أن تأكد لها بأن طالبي التأسيس يريدون أن يكون حزبهم**((واجهة للحزب الشيوعي وأنه إذا ما أجيز سينظم إليه جميع الشيوعيين))**[٣٩]. لذلك رفضت وزارة الداخلية الطلب في ٢٧ آذار ،ويبدو أنه كان بتوجيه من رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الذي بدأ يحاول تقليص نشاط الشيوعيين لاسيّما بعد تأكد ضلوعهم بأحداث كركوك في تموز ١٩٥٩.

---

(٣٧). حسين بركة الشامي،المصدر السابق،ص ص٦٨ – ٧٢.

(٣٨). قدم الطلب عدد من الماركسيين واليساريين وأبرزهم:عبد الفتاح إبراهيم ومحمد مهدي الجواهري واحمد جعفر الاوقاتي والدكتور صديق الاتروشي وعبد الرزاق مطر وطه باقر وصالح الشالجي وجلال شريف وحسن الاسدي والدكتور عبد الأمير مجيد الصفار وعبود مهدي زلزلة وآخرون.ينظر:جريدة اتحاد الشعب، العدد(٣٣)في ٢ آذار ١٩٦٠؛مجلة الثقافة الجديدة ،العدد(١٥)،آذار ونيسان١٩٦٠،ص ص، ١١٥-١٢٢.

(٣٩). محمد كاظم علي،المصدر السابق،ص ص، ١٨٣-١٨٤؛ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٤٨.

وأجازت وزارة الداخلية في ٢٩ تموز ١٩٦٠(الحزب الوطني التقدمي)،بعد أن قدم طلب التأسيس محمد حديد وجماعته قبل شهر من تاريخ الموافقة [٤٠]. ويبدو أنّ الحكومة لم تمانع على الموافقة على إجازة هذا الحزب لأنه يُعدّ جناحاً أو جزءاً من الحزب الوطني الديمقراطي الذي سبق وأن أجازته ولأنه لم يأتِ في منهاجه ما يخالف توجهات رئيس الوزراء آنذاك.

بدّلتْ الحكومة سياستها تجاه الأحزاب السياسية بعد أقل من سنة على إجازة الأحزاب، فبدأت دوائرها الأمنية تلاحق قياديّي الأحزاب واعتقالهم وإغلاق صحفهم بعد قيامها بانتقاد سياسة الحكومة وتشديد مطالبتها بالإصلاح[٤١].

أما الحركات والأحزاب القومية كحزب البعث العربي الاشتراكي والرابطة القومية (تأسست عام ١٩٥٨)،وحركة القوميين العرب والحزب العربي الاشتراكي[٤٢] فقد فضلت ممارسة العمل السياسي السري لاسيّما بعد قراءتها لتطور الأحداث السياسية وتعامل رئيس الوزراء مع الأحزاب الأخرى،لكنها على الرغم من إتباعها إجراءات العمل السري لم تفلت من متابعة الدوائر الأمنية للحكومة،فقد تمكنت دوائر الشرطة والأمن في شهري آب وأيلول

([٤٠]). بعد عودة كامل الجادرجي إلى رئاسة الحزب الوطني الديمقراطي تجدد الخلاف مع محمد حديد، وفي ٢٩ حزيران ١٩٦٠ طلب محمد حديد من وزارة الداخلية إجازة حزب جديد باسم (الحزب الوطني التقدمي)وقدم الطلب معه كل من:خدوري خدوري،محمد السعدون، عراك الزكم،سلمان العزاوي،الدكتور جعفر الحسني،نائل السمحيري،السيد حميد كاظم الياسري،وعبد الأمير درويش..،ولم يكن منهاج الحزب يختلف عن منهاج الحزب الوطني الديمقراطي. ينظر:جريدة البيان،العدد(٥٠)في ٣٠ حزيران ١٩٦٠؛ محمد حديد،المصدر السابق ، ص ص، ٤٥٦-٥١٠.

([٤١]). محمد كاظم علي،المصدر السابق،ص١٦٤؛ليث عبد الحسن الزبيدي،المصدر السابق، ص٢٥٠.

([٤٢]). تأسس عام ١٩٦٠- وهو حزب قومي منشق عن حزب الاستقلال الذي تأسس عام ١٩٤٦- من عبد الرزاق شبيب ومالك دوهان الحسن،أهدافه هي(الحرية، الاشتراكية، الوحدة)،وأصدر نشرة باسم(العربي الاشتراكي)ومارس العمل السري،لكنه كان لا يمتلك قاعدة جماهيرية واسعة،كما أن أهدافه مشابهة لأهداف حزب البعث العربي الاشتراكي. ينظر:علي حمزة سلمان الحسناوي،المصدر السابق، ص١٠٦.

١٩٦٠ من التعرف على أوكار حركة القوميين العرب في منطقة المنصور والكرخ ببغداد والقبض على العديد من قياديها وضبط الكثير من وثائقها المخطوطة [٤٣].

([٤٣]). عبد الفتاح علي يحيى،المصدر السابق،ص٢٥٧.